Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL. 05, NO. 03, 99-108, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024444

Foreign labor in Iraq: causes and implications

Randa S. Mahmoud[1]*, Star J .Al-Bayati[2]
[1،2]Department of Economics of Banking Management, College of Business Economics, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq

Article information:
Received: 20–04– 2024
Revised: 09–05– 2024
Accepted: 12–05– 2024
Published: 25–08– 2024

***Corresponding author:**
Randa S. Mahmoud
randashaker265@gmail.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research aimed to shed light on the most important reasons that led to the spread of expatriate workers in Iraq and their role in economic, development. The problem of the research was to know the most important reasons for the movement of expatriate workers and how this labor affects economic activity. The research hypothesis was that expatriate workers have impacts, whether Positive or negative on many macroeconomic variables such as employment, unemployment, and gross domestic product. The research was determined spatially in Iraq and for the period between 2013-2022. The research relied on the inductive approach based on the descriptive method. The most important conclusions reached by the research were the acquisition of expatriate workers on Most of the job opportunities are available in Iraq, especially after the openness that Iraq witnessed after 2003 AD, and employers have sought help from them significantly due to their low wages and the ability to work long hours compared to Iraqi workers. The most important recommendations were the necessity of developing laws that control the income of these workers, and imposing an income tax because a large portion of the income of these workers is transferred to their homes, which negatively affects the Iraqi economy.

Keywords: migrants' workers, economic repercussions, individuals, society.

Conclusions:

1. The influx of expatriate labor has dominated most job opportunities available in Iraq, especially after the country's opening post-2003. Employers have significantly relied on them due to their lower wages and willingness to work longer hours compared to Iraqi laborers.
2. National security and safety are among the primary goals that countries strive to achieve. The presence of expatriate labor, particularly those posing risks to social and economic security, leads to competition with local labor. This, in turn, can result in increased crime rates, which countries work hard to mitigate.
3. The labor force survey results issued by the Central Statistical Organization did not present accurate and realistic data on expatriate labor in Iraq. This is because the labor force survey was not a comprehensive household survey, and many undocumented workers live in refugee camps, construction sites, shops, and informal housing. Hence, the numbers of expatriate workers according to the survey results are inaccurate, despite many foreign workers having entered illegally and working in the private sector.
4. The unplanned and large influx of expatriate labor puts additional pressure on goods and services, imposing significant burdens on the state budget. Moreover, the surplus of such labor beyond the actual need is one of the main reasons some workers turn to illegal activities and crime to earn money.
5. There is a lack of accurate and comprehensive data on expatriate labor, especially regarding their financial remittances. Additionally, there are few research and studies addressing the issue of foreign labor.

العمالة الوافدة إلى العراق: الأسباب والانعكاسات

رندا شاكر محمود[1]*، ستار جبار البياتي[2]
[1،2]قسم اقتصاديات ادارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2024-04-20
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-05-09
- تاريخ قبول النشر: 2024-05-12
- تاريخ النشر: 2024-08-25

***المؤلف المراسل:**
رندا شاكر محمود
randashaker265@gmail.com

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي(CC BY 4.0)

المستخلص:
هدف البحث إلى معرفة على أهم الأسباب التي ساعدت على أنتشار العمالة الوافدة في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، وان مشكلة البحث تمثلت في معرفة أهم أسباب حركة العمالة الوافدة وكيف تؤثر هذه العمالة على النشاط الاقتصادي، وتمثلت فرضية البحث في ان للعمالة الوافدة تأثيرات سواء كانت ايجابية أم سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالتشغيل، البطالة، الناتج المحلي الاجمالي، وتحدد البحث مكانياً في العراق وللمدة ما بين 2013_2022، وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي معتمداً على الطريقة الوصفية، وقد كانت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث استحواذ العمالة الوافدة على أغلب فرص العمل المتوفرة في العراق ولاسيما بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام 2003م واستعانة ارباب العمل بهم بشكل ملحوظ بسبب انخفاض اجورهم وتحمل العمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة العراقية. وكانت اهم التوصيات ضرورة وضع القوانين التي تنضم من دخول هذه العمالة، وفرض ضريبة الدخل لأن جزء كبير من دخول هذه العمالة يتم تحويلها إلى مواطنهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة، الانعكاسات الاقتصادية، الافراد، المجتمع.

المقدمة:

أصبحت ظاهرة العمالة الاجنبية الوافدة إلى المجتمع العراقي ظاهرة مصاحبة لحالة التطور الاقتصادي الذي يمر بها البلاد، ولاسيما بعد التحولات التي حصلت نتيجة لتغيير النظام السياسي في العراق لعام ٢٠٠٣، وما صاحب ذلك من مرحلة الانفتاح على جميع الاصعدة "الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"، الأمر الذي أدى إلى فتح المجال واسعاً للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز في الموارد البشرية ، ويرجع تدفق العمالة الوافدة إلى العراق بشكل عام لوجود الموارد الاقتصادية كالنفط وما ينتج عنه من وفرة اقتصادية شكلت مركز جذب للعمالة من الدول الغنية والفقيرة ، ولا يمكن أن نغفل دور التحول الديمقراطي والحضاري، بمعناه الشمولي في العراق واتجاهه نحو التنمية، إذ نلاحظ في الآونة الأخيرة أن عجلة التنمية قد تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها استقدام إعداد كبيرة من العمالة. هذه الاعداد الكبيرة من العمالة أصبحت تؤثر في المحيط الاقتصادي والاجتماعي التي تعمل فيه، ولا سيما "العمالة الاجنبية" التي صارت تمثل مواقع جوهرية في أنماط التنمية القائمة في المجتمع في الوقت الذي يعاني فيه افراد المجتمع الاصلي من بطالة وصلت إلى مستويات عالية.

اولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه وهو العمالة الوافدة في العراق، وما يترتب على انتشارها من آثار تنعكس على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع؛ حيث يفيد هذا من البحوث في وضع خطط لتنظيم العمالة الوافدة بناء على طبيعة النتائج التي يتم التوصل اليها ومن ثم العمل على إعداد برامج تهدف إلى بيان دور العمالة الوافدة في المجتمع وتوضيح طبيعة الانعكاسات الايجابية والسلبية الناجمة عن استقدامها.

ثانياً: مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية العمالة الوافدة في تطور الاقتصاد، ولاسيما في ظل التنمية التي يشهدها المجتمع، لذلك أصبح من الضروري دراسة:

1. ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى حركة العمالة الوافدة؟
2. كيف تؤثر هذه العمالة الوافدة على النشاط الاقتصادي؟
3. ما الاجراءات التي تفعل الانعكاسات الايجابية للعمالة الوافدة في النشاط والتنمية الاقتصادية؟
4. ما التأثيرات الاقتصادية المترتبة على وجود العمالة الوافدة في العراق؟
5. ما مستقبل العمالة الوافدة في العراق؟

ثالثاً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث بأن العراق لايزال يمتلك مجموعة من العوامل الاقتصادية الجاذبة للعمالة الوافدة وأن لهذه العمالة العديد من الانعكاسات سواء كانت ايجابية أم سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كالتشغيل، البطالة، الناتج المحلي الاجمالي، وحسن إدارة هذه التأثيرات على ان تؤدي بنتائج ايجابية للعمالة الوافدة على التنمية الاقتصادية.

رابعاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تسليط الضوء على أهم الأسباب التي ادت إلى انتشار العمالة الوافدة في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية.
2. التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية التي اسهمت في بروز العمالة الوافدة في دول عديدة ومنها العراق.
3. الانعكاسات التنموية الناجمة عن استقدام العمالة الوافدة في الدول والعراق.
4. الحلول الممكن أتباعها في التقليل من الانعكاسات السلبية للعمالة الوافدة وتفعيل الجوانب الايجابية منها من حيث تأثيرها على التنمية.

خامساً: منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الطريقة الوصفية.

سادساً: مجال البحث ومدته:

تتحدد دراستنا مكانياً للعراق.

وزمانياً في المدة ما بين 2013 و2022.

سابعاً: هيكلية البحث:

قسم البحث إلى:

اولاً: العمالة الوافدة وشروط استقدامها إلى العراق

ثانياً: أسباب انتشار الأيدي العاملة الوافدة

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية لانتشار العمالة الوافدة في العراق

اولاً: مفهوم العمالة الوافد وشروط استقدامها إلى العراق

1. مفهوم العمالة الوافدة

العمالة الوافدة تتعلق بالأفراد الذين يقدمون من دول أخرى ويستقرون استقراراً دائمـــاً أو مؤقتاً في دولة ما غير دولهم الأم (السلمان وحافظ، 2011: 11).

وقد عرفت العمالة الوافدة على أنها "الأفراد الأجانب الذين دخلوا العراق بطريقة نظامية أو غير نظامية لغرض العمل، وذلك عبر منافذ الدولة الجوية والبرية والبحرية" (الصباح، 2015: 631).

وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة ١٩٩٠ العامل المهاجر بأنه: الشخص الذي سيزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولـــة ليس من رعاياها (المادة (2/1)، 1990).

من تعريف اتفاقية الأمم المتحدة سالفة الذكر يتضح بأن العمالة الوافدة يمكن إن تسمى بهذه التسمية أو بالعمالة المهاجرة ومفهوم العمالة المهاجرة يُقصد به جميع الأفراد الذين يعيشون في دول غير مكان ولادتهم الأصلي (ديتو، 2006: 11).

في الواقع نلاحظ إن العمالة الوافدة تنقسم إلى قسمين رئيسيين وهما العمالة العربية والعمالة الأجنبية، وتتألف العمالة العربية من معظم الدول العربية كمصر والسودان ولبنان وبلاد الشام والمغرب العربي، في حين تتألف العمالة الأجنبية من خليط هائل من الآسيويين والافريقيين والأوربيين والأمريكيين، وتشكل العمالة الأسيوية تكتلات بشرية كبيرة، لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية وأمنية محسوبة على المجتمع العراقي (النجار، 2013: 8).

مما تقدم نلاحظ بأن العمالة الوافدة تأتي من مختلف الدول ومعظمهم من شبه القارة الهندية كالهند وباكستان وبنغلادش، فضلاً عن مختلف الدول العربية وبلاد العالم الأخرى في أسيا وأفريقيا وأمريكا وغيرها من دول العالم.

منه "العامل الاجنبي" بأنه (كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية يعمل أو يرغب في العمل في العراق بصفة عامل) وتطرق ايضاً إلى الاحكام الخاصة بتنظيم عمل الاجانب في الفصل الخامس منه في المواد (٣٠-٣٦) (المادة 30_، 2015)

غالباً ما نلاحظ بأن اغلب العمالة الوافدة تكون من جنس الذكور علاوة على توافد إعداد من الإناث للعمل لاسيما في المجال الصحي، وبعض المجالات التي تتلاءم أكثر مع الطابع النسوي (القاضي، 1990: 38)، وتختلف كـــل مجموعة من العمالة الوافدة سواء كانت عربية أم أجنبية عن غيرها من مجموعات العمالة الوافدة الأخرى ثقافياً واجتماعياً ولغة ودينياً.

يتضح مما تقدم أن العمالة الوافدة: تشمل الأفراد الذين يدخلون العراق ذكوراً كانوا أم اناثاً بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعاً أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة.

منذ بدايات قيام الدولة العراقية الحديثة احتضن العراق الكثير من العمال الوافدين إليه، وقد كان معظم هؤلاء العمال من جنسيات عربية كالفلسطينيين والسوريين والمصريين والسودانيين، قدم معظمهم للاستقرار والعمل وحصل بعضهم على الجنسية العراقية فيما بعد، لكن الطفرة الاقتصادية التي عرفها العراق نهاية فترة الستينات وبداية السبعينات قد جعلت من العراق مقصداً للكثير من العمال والفلاحين الذين بدأوا بالتوافد اليه، ولاسيما من مصر والسودان، حيث امتلأت المصانع والورش والمزارع بالعمال الوافدين، وبدأت العمالة العربية الوافدة بالانتشار في "سوق الأعمال البسيطة"، حيث كان معظمهم عمال بناء ومزارعين وبعضهم عمل في مهن حكومية، وقد سهلت الحكومات العراقية السابقة قبل 2003 هذا الأمر ومنحت أصحاب الجنسيات العربية حق الإقامة والعمل في البلاد دون أي قيود ، حتى وصل عدد المصريين العاملين والمقيمين في العراق قبل احتلال الكويت إلى أكثر من أربعة ملايين، فيما بلغت أعداد السودانيين نحو ثلاثة ملايين شخص، ثم استقطبت سوق العمل جنسيات أخرى كالبنغلاديشيين والهنود وغيرهم، إلا أن وقوع حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي عاناه العراق في التسعينات دفع معظم هؤلاء للمغادرة إلى

دول أخرى أو العودة إلى دولهم الأصلية، وفضل بعضهم البقاء على الرغم من صعوبة الظروف أيام الحصار(عبد الرضا، 2018)

وقد استقبلت اسوق العمل العراقية في السنوات الأخيرة العديد من الجنسيات المختلفة معظمهم جنسيات غير عربية، حيث أصبحت العديد من المراكز التجارية والمطاعم ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات في المناطق السكنية تقوم بتوظيف العمالة الوافدة وأغلب هذه العمالة من دولة بنغلادش، وأعدادهم تتزايد باستمرار بسبب إقبال أصحاب العمل على التعاقد معهم لبساطتهم والتزامهم وانضباطهم الشديد، وانخفاض أجورهم.

وكانت نسبة البطالة في العراق بين الشباب قد ارتفعت إلى ما يقارب (40%) في عام 2016، على وفق تقديرات "صندوق النقد الدولي"، بعد أن كانت (13,8%) في عام 2015 بسبب تداعيات الحرب وتفاقم أعداد النازحين، والأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وقلة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في العراق، وعدم استطاع الحكومة على استيعاب المزيد من الشباب في وظائفها وهو ما يجعل قدوم عمالة أجنبية يؤثر بشكل سلبي على سوق العمل المحلية، ويزيد من صعوبة الحصول على، عمل للشباب العراقي. وقد بدأت تنتشر مؤخراً مكاتب لاستقدام العمالة الأجنبية، بعد أن زاد الطلب عليهم من أصحاب المحلات والمراكز التجارية والمطاعم علاوة على الأسر الثرية والمتوسطة، حيث تلجأ بعض النساء الموظفات إلى جلب مربيات يجالسن أطفالهن أثناء وجودهن في العمل، وكذلك بعض الأسر التي فيها رجال أو نساء طاعنين في السن ويحتاجون إلى مجالسة ومتابعة مستمرة، إذ أن هناك إقبالاً كبيراً على التعاقد مع خادمات من الهند وبنغلادش والفلبين وإندونيسيا والنيبال وغيرها، ويتم انتقائهن بعد التأكد من مستويات النظافة والترتيب علاوة على التعليم أحياناً، فكثير من النساء يحرصن على أن تكون جليسة أطفالهن متعلمة تعليماً أولياً على الأقل، ثم يتم تدريبهن على الطبخ العراقي حتى يستطعن أن يغطين غياب النساء عن بيوتهن (عبد الرضا، مصدر سابق).

2. شروط واجراءات استقدام العمالة الوافدة

فرق المشرع العراقي بين الأجنبي من خارج العراق والمقيم فيه، فالأجنبي الموجود خارج العراق والذي يروم العمل فيه، وضع المشرع شرطين لدخوله العراق وتشغيله فيه وهما:

أ- شرط الإجازة أو رخصة العمل:

نصت المادة (٢٨)"من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ على الآتي: (("يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة كانت ما لم يكن حاصلاً علـــى إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير")).

نصت المادة (٢٩) من القانون نفسه فقد نصت على الآتي: ("يحظر على العامل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل).

ونصت التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (18) لسنة 1987"فقد نصت أيضاً على شرط الإجازة لممارسة الأجنبي العمل في العراق في المادة (٣) منها، حيث نصت المادة (3) من التعليمات المذكورة على الآتي):"لا يجوز لصاحب العمل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني تشغيل أي شخص أجنبي ما لم يكن قد حصل على إجازة العمل وفق للشروط والإجراءات المحددة بهذه التعليمات)

من النص المتقدم ذكره يتضح بأن المشرع العراقي قد ذكر في قانون العمل النافذ وبشكل صريح شرط الإجازة أو الأذن الذي يحصل عليه العامل من الجهات المختصة بناءً على إجراءات وشروط" محددة قانوناً، وقد فعل المشرع العراقي حسناً عندما اشترط حصول الأجنبي على إجازة عمل لضمان عدم تسلل ودخول إي شخص إلى الأراضي العراقية، فضلاً عن حماية الأمن الوطني من مخاطر العمالة الوافدة والمخالفة للشروط القانونية.

وإذا ما لاحظنا قانون العمل والعمال السعودي رقم (٥١) لسنة ١٤٢٦هـ 2006م يتبين منه هو الآخر في المادة (٣٢) قد نص على الآتي: ((لا يجوز الاستقدام بقصد العمل إلا بعد موافقة الوزارة،))، أي موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

كما نصت المادة (٣٣ / ف) (١) منه على الآتي: ((لا يجوز لغير السعودي أن يمارس عملاً، ولا يجوز أن يسمح له بمزاولته، إلا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة وفق النموذج الذي تـعــده لهذا الغرض..)).

عند استقراء أصل النصوص متقدمة الذكر، يتضح أتفاق القانون العراقي مع القانون السعودي على شرط حصول العامل الوافد على إجازة أو رخصة عمل، لتمكنه من دخول الدولة والعمل فيها. وينصرف معنى الاجازة أو الترخيص إلى الإذن الذي يُمنح للأفراد من الجهات الإدارية المختصة للسماح لهم بالعمل بعد أن تتحقق من توافر الشروط القانونية اللازمة لذلك (مسلم، 2017: 566).

أما فيما يخص منح الإجازة أو رخصة العمل فقد نص المشرع العراقي على شروط محددة ينبغي مراعاتها لمنح الاجازة أو الرخصة وهذه الشروط كالآتي (المادة (4)، رقم (18): 1987):

- مدى حاجة العراق إلى الأيدي العاملة الأجنبية على وفق ما يتطلبه الاقتصاد الوطني، ومتطلبات كل محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد وأقسام العمل في المحافظات.
- تأييد الدوائر الأمنية المختصة بعدم وجود مانع أمني من اشتغال الشخص الأجنبي، في العراق.

مما تقدم نلاحظ بأنه ولاعتبارات مختلفة قد يسمح أو لا يسمح لهم بالعمل حسب حاجة الاقتصاد الوطني للأيدي العاملة، وفي هذه الحالة يمكن للعامل الأجنبي العمل في أي قطاع آخر يحتاج إلى الأيدي العاملة الأجنبية بعد التأكد من عدم وجود من يستطيع القيام بالعمل المطلوب من مواطني الدولة (الداوودي، 2004: 87). وعلى هذا كذلك نص قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 في المادة، (12- اولاً) التي نصت على ما يأتي:(يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة) أي الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق.

(ثانياً): منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق.
(ثالثاً): _ أ _عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي بات".
_ ب _عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري الا للمنفعة العامة كلاً أو جزء وبتعويض عادل.
(رابعاً): للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقاً للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى.

ب- دخول البلاد بطريقة مشروعة:

فضلاً عن شرط الإجازة أو رخصة العمل يجب أن يكون دخول العامل الوافد بطريقة مشروعة وفقاً لقوانين ونظم الإقامة المنصوص عليها، وذلك بالحصول على موافقة السلطات المختصة للدخول إلى البلاد وإلى هذا،،نص المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٧٨) على سمة الدخول في المادة (٦) منه إذ نصت هذه المادة على الآتي: (الموافقة على دخول الأجنبي أراضي الجمهورية العراقية يؤشر في جواز سفره من القنصل العراقي أو من يقوم مقامه أو أي جهة ترعى مصالح الجمهورية العراقية في الخارج أو من يخوله الوزير).

يتضح من نص المادة (٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي المذكور سلفاً أن سمة الدخول أمر مهم لا بد من تأشيره في جواز سفر العامل الوافد، وسمة الدخول هنا لا بد أن تكون لغرض العمل، وهذا ما أكد عليه المشرع السعودي في نظام الإقامة، إذ أكد على أن دخول الأجنبي وخروجه من البلاد يكون مشروعاً، أي إذا كان يحمل جواز سفر قانوني أو رخصة قدوم (المادة (2)، 1371هجرية)، أي أن يكون هناك موافقة بدخول الأجنبي البلاد. وكذلك ما أكدت علية المادة الثانية من قانون دخول الأجانب في العراق حيث أكدت على ان كل أجنبي يريد الدخول إلى العراق أن يكون حائزاً على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول إلى العراق من قبل قنصل عراقي أو من يخوله وزير الداخلية هذه السلطة.

ونص المشرع العراقي على شروط محددة يجب توافرها للحصول على سمة الدخول إلى العراق وهذه الشروط تضمنتها المادة (٦) من قانون أقامه الأجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٧٨) ومنها:

أ- أن يقدم إلى الممثلية العراقية في الخارج ما يثبت إمكانياته المالية للمعيشة خلال مدة بقائه في جمهورية العراق.
ب- "عدم وجود مانع من دخوله" أراضي جمهورية العراق لسبب يتعلق بالصحة العامة أو الأمن أو الآداب العامة أو الاقتصاد القومي.
ت- ألا يكون متهماً أو محكوماً عليه خارج العراق بجريمة يجوز تسليمه من أجلها.
ث- "ألا يكون قد صدر أمر بأبعاده من جمهورية العراق".

وبهذا الشأن يقع على عاتق الجهات المختصة في الجوازات التأكد من تأشيرات الدخول والموافقة من الجهات المختصة وهذا ما يضمن عدم تسلل الأشخاص إلى الجمهورية العراقية بطريقة غير مشروعة.

علاوة على ما تقدم، نلاحظ أن المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب نص في المادة (٣) منه على شروط محددة لدخول الأجانب وخروجهم من العراق بصورة مشروعة وكالآتي: -

لا يجوز دخول الأجنبي أراضي الجمهورية العراقية أو الخروج منها إلا وفق الشروط الآتية:

أ- "أن يكون حاملاً جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطة مختصة في دولة أو أية سلطة أخرى معترف بها، أو أن يكون حاملاً وثيقة تقوم مقام الجواز صادرة من سلطة مختصة تخول حاملها حق العودة إلى الدولة الذي صدرت منه الوثيقة.
ب- أن يسلك في دخوله العراق أو خروجه منه إحدى الطرق المعينة في قانون جوازات السفر.
ت- أن يملأ ويوقع استمارة خبر الوصول التي يقرر شكلها الوزير.

ت- شروط أخرى:

فضلاً عن الشروط التي أشرنا إليها فيما تقدم، تعمل العديد من الدول على تضمين قوانينها جملة من الشروط والضوابط الأخرى لإمكانية استقدام عمالة وافدة، وهذه الشروط تتمثل في الآتي: -

أ- عدم منافسة العامل الأجنبي للعامل الوطني، إذ لا يمكن استقدام عامل لشغل مهنة يمكن للعامل المواطن شغلها (المادة (15/2)، رقم (51): لسنة 1426 هجرية). ونلاحظ بأن هذا الشرط له أهمية كبيرة إذ يهدف إلى حماية العمالة الوطنية من منافسة العمالة الوافدة.
ب- مراعاة قدرة العامل الوافد على ممارسة العمل وفق المعايير الوطنية إذ قد يكون العامل الوافد غير قادر على أداء العمل لسبب أو لأخر وإن كان قادراً عليه في دولته، لذا لابد من توافر ضوابط محددة في العامل الوافد وتتمثل هذه الضوابط بالآتي: -

- السن: إذ يعتبر عاملاً مهماً في تحديد مدى صلاحية العامل الوافد لأداء العمل، لذا نلاحظ أن قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ قد نص على الحد الأدنى لسن العامل العراقي في المادة (٨/(أولاً) منه والتي نصت على الآتي: ((الحد الأدنى لسن العمل في جمهورية العراق هو (١٥) خمسة عشر عاماً، أما القانون السعودي فقد عمل على وضع حد أدنى وحد أقصى لسن العامل الوافد المطلوب استقدامه بأن لا يقل عن ٢١ عاماً ولا يزيد عن ٦٠ عاماً باستثناء العامل ذو الخبرة النادرة أو الكبيرة)).
- يجب أن يكون العامل الوافد قد دخل الدولة بطريقة مشروعة وفقاً لقوانين وأنظمة الإقامة المعمول بها كما أشرنا لذلك فيما تقدم، ونرى بأن هذا الشرط بالغ الأهمية إذ قد يكون العامل الوافد مستوفياً الشروط كافة، إلا أنه لا يستطيع ممارسة العمل لتعلق الأمر بوضعه القانوني داخل الدولة ومشروعية إقامته.

وفيما يتعلق بإجراءات الحصول على رخصة أو إجازة العمل فقد أشار القانون إليها، إذ تبدأ الإجراءات بمرحلة تقديم طلب للحصول على إجازة أو رخصة العمل، وهي مرحلة تصنف خلالها الوثائق وفق الإجراءات التي نص عليها القانون مع الجهات المختصة، وقد أشترط القانون العراقي أن يقدم الطلب تحريرياً، وإلى ذلك نصت المادة (٦) من

"التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق" رقم (١٨)، لسنة (١٩٨٧) على الآتي: -

1. على الشخص الأجنبي الموجود خارج العراق والذي يريد مزاولة العمل في العراق أتباع الإجراءات الآتية لغرض الحصول على إجازة العمل:

أ- أن يتقدم بطلب تحريري إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن طريق الممثليات العراقية في الخارج أو وكيله الرسمي في العراق أو بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله نيابة عنه.

ب- يجب أن يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادات والمستندات المتوفرة لديه مع بيان اسمه وجنسيته ونوع العمل ومدته واسم صاحب العمل وعنوانه الكامل. وبعد أن يصبح الطلب كاملاً تقوم الجهة المختصة وهي دائرة العمل في بغداد وأقسامها في المحافظات، بالتثبيت من الشروط القانونية وحصول الموافقة للعمل في العراق ومن ثم مفاتحة السلطات المختصة لمنح سمة الدخول للشخص الأجنبي، وعلى هذا الشخص عند دخوله العراق مراجعة دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد أو أقسامها في المحافظات خلال مدة (٧) أيام من تاريخ دخوله العراق لغرض التأشير، واستكمال إجراءات منح الإجازة، حسب المادة (8/ اولاً) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق رقم (18) لسنة 1987.

هذا بالنسبة إلى إجراءات منح إجازة العمل للشخص الأجنبي الموجود خارج العراق.

أما الأجنبي الموجود داخل العراق والذي يريد العمل فيه فنلاحظ أن المادة (٦ ثانياً/أ وب وج) من التعليمات الخاصة بممارسة الأجانب العمل في العراق تضمنت هذه الإجراءات وهي كالآتي:

أ- تقديم المتمسكات القانونية التي تثبت كون دخوله العراق وإقامته بصورة مشروعة.

ب- إن يتقدم بطلب تحريري إلى دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد أو أقسامها في المحافظات أو بواسطة صاحب العمل الذي يروم تشغيله.

ت- يجب أن يتضمن الطلب جميع المعلومات التي تتعلق بمؤهلاته موثقاً بالشهادة والمستندات المتوفرة لديه مع بيان باسم وجنسية ونوع العمل ومدته وأسم صاحب العمل وعنوانه الكامل. ووفقاً لما تقدم لا بد من النص في القانون على هيئة تختص بالتفتيش إذ لا بد أن تخضع مشاريع وأماكن العمالة الوافدة للرقابة لتأمين توافر الشروط ونفاذ إحكام القانون ولاسيما القواعد المتعلقة باستقدام العمالة الوافدة ولهذا الأمر أبعاد ايجابية لاسيما ما يتعلق منها بالقضايا الأمنية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما الفرق التفتيشية في المحافظات وبغداد والتي ترصد خلال جولاتها التفتيشية لمواقع العمل المخالفات بخصوص، العمالة الوافدة (المادة (15/ف6)، رقم (51): لسنة 1426 هجرية).

ثانياً: أسباب انتشار الأيدي العاملة الوافدة

أن من أهم الأسباب التي جعلت العراق بمؤسساته (الحكومية والأهلية) إلى استخدام الايدي الاجنبية هي كالآتي:

1. انخفاض أجور العمالة الاجنبية: يعد انخفاض أجور العمال الوافدين إلى العراق من أهم الأسباب التي دعت إلى استقدامهم وكذلك سوء الأوضاع الاقتصادية وانتشار ظاهرة البطالة في الدول المرسلة لهذه العمالة. لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات، فلو كانت اجورهم عالية لتراجع الكثير من أصحاب العمل في استقدامهم ولاسيما في الاعمال التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات واقتصار الاستقدام على الاعمال والحرف الدقيقة التي يحتاجها الدولة ولا يوجد من يشغلها (الصباح، مصدر سابق: 8).
2. عزوف الشباب عن العمل اليدوي والرغبة بأكمال الدراسة الجامعية: ان رفض الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الوافدة الاجنبية فالشاب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه. ولهذا السبب فقد شجع على استيراد العمالة الاجنبية بشخصيته الاتكالية وعدم تقديره وإدراكه للعمل.
3. ارتفاع مستوى دخل الفرد: كان متوسط دخل الفرد في عهد النظام السابق لا يتجاوز الـ ٣٠٠٠ دينار عراقي شهرياً (خلال مرحلة الحصار الاقتصادي) اي ما يعادل دولارين ونصف الدولار اما بعد احداث عام ٢٠٠٣ فقد قفز متوسط دخل الفرد إلى (1200000) دينار عراقي شهرياً أي ما يعادل ال ١٠٠٠ دولار تقريباً. وبهذا أصبح متوسط دخل الفرد العراقي واحداً من أعلى متوسطات الدخول في العالم، لقد صاحب ارتفاع الدخول هذه تغييراً كبيراً في العادات الاستهلاكية المعاشية وأصبحت العائلة تستعين بخادمة اجنبية لتحل محل ربة البيت في تربية الاطفال وتدبير شؤون المنزل (محي الدين، 2022: 335).
4. دور المرأة في المجتمع العراقي : مما لاشك فيه ان دور المرأة بعد عام ٢٠٠٣ اختلف كثيراً عن الفترة السابقة، اذ اصبح دورها في المجتمع يأخذ جانباً اخر في مجال الطموح المتزايد ودخولها في مجال التعليم ابتداء من الدراسة الابتدائية وصولاً إلى حصولها على الشهادة الجامعية، وبعد ذلك تمارس دورها الفعال في المجتمع والحياة السياسية والمشاركات داخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فلم يعد لديها الوقت الكافي لتقوم بأعمال المنزل وتربية الأطفال والتنظيف وغيرها فاعتمدت على المربيات الاجنبيات من الخارج (الصباح، مصدر سابق: 8).
5. التقليد والمحاكاة: ان ارتفاع المستوى المعاشي للأسرة العراقية وتحول اهتمامها من الاحتياجات الاساسية إلى الاحتياجات الكمالية، كل هذا أدى بها إلى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار، ولاسيما الدول الخليجية في اعتمادها على مدبرات المنزل متناسياً الانعكاسات السلبية التي تلحق الاسرة جراء الاعتماد على مدبرات المنزل الصباح، مصدر سابق: 8).
6. ان مطالبة العمال العراقيين بزيادة الاجور وبشكل مستمر بالإضافة إلى عدم انضباطهم بالعمل، من أهم

الاسباب التي أدت إلى زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة الاجنبية، وفي الغالب تكون هذه العمالة من الدول الاسيوية كالهند، سريلانكا، بنغلاديش، النيبال والفلبين علاوة على العمال المصريين والسوريين واللبنانيين وغيرهم، وقد ترتب عليها العديد من الانعكاسات السلبية وأبرزها الارتفاع في معدلات البطالة بين العمالة العراقية ولاسيما بين فئة الشباب.

7. العمال الاجنبي الوافد يكون أكثر حرصاً على اتقان عمله بسبب حاجته المادية وكذلك تفرغه للعمل بشكل كامل دون أي انقطاع، وتمسكه بالعمل وادائه على أفضل صورة ممكنة والتمسك بعمله إلى أقصى درجة أكثر بكثير من العامل العراقي.
8. إن العامل الاجنبي الوافد يستطيع العمل لساعات طويلة أطول بكثير من ساعات العمل التي يستطيع العامل العراقي العمل بها.
9. عدم صياغة الموازنة بالشكل الصحيح لغرض التوسع في اقامة المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة أو عن طريق دعم القطاع الخاص وانشاء مؤسسات مختلطة من شأنها اتاحة الفرصة، للخريجين للعمل في هذه المؤسسات، ولعدم وجود مثل هذه المشاريع الاستثمارية والتوجهات من قبل الحكومة لجذب الخريجين والقضاء على مشكلة البطالة والتي تعد الاخيرة السبب الاساسي لهجرة الشباب الخريجين للبحث عن فرص عمل خارج أرض، الوطن (هادي، 2019).

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية لانتشار العمالة الوافدة في العراق

مما لا شك فيه ان العمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق العديد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وهذه العمالة تركت انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية على واقع المجتمع العراقي، لذا يجب على أصحاب القرار القانوني والسياسي في العراق اتخاذ تدابير واجراءات من شأنها أن تؤثر على عملية تنظيم هذه العمالة ومحاولة الحد من انعكاساتها السلبية على واقع العمالة المحلية.

1. الانعكاسات الايجابية للعمالة الوافدة على واقع العمل في العراق

أن للعمالة الاجنبية الوافدة إلى العراق العديد من الانعكاسات الايجابية ولاسيما على واقع المجتمع والاقتصاد ومن أهم هذه الانعكاسات الآتي:

أ- بسبب كثرة التجارة الداخلية والخارجية فمن ناحية التجارة الداخلية يعمل العامل الأجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وبأقل التكاليف، وأيضاً الأمانة والاخلاص في العمل والسبب في ذلك يعود إلى حاجة العمال الأجانب للحصول على الأموال حتى ولو كانت قليلة لتحويلها إلى أهله في الدولة الذي يعيش فيه أصلاً. ومن ناحية التجارة الخارجية فإن إصرار العامل الأجنبي على العمل بإخلاص ولو كان بأقل الأثمان يؤدي إلى تشغيل المعامل والورش التي تنتج البضائع المعدة للتصدير مما يعود بالمردود المادي الجيد وبأقل التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في إنتاج أكثر مع انخفاض اجور العمال الاجانب بالتأكيد.

ب- للعمالة الاجنبية دور مهم في سد النقص ومعالجته الذي يمكن أن يوجد في الوظائف والأعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون القيام بهذه الاعمال، وما جانب اخر تساهم العمالة الاجنبية الوافدة في ارتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص، وايضاً من ناحية أخرى أن هذه العمالة تحصل على أجور منخفضة بالمقارنة مع الاجور التي تتقاضاها العمالة الوطنية وفضلاً عن ذلك فإن العمالة الاجنبية بما تملكه من مهارات وخبرات توفر تكلفة التدريب والتأهيل بالنسبة للعمال الوطنيين.

ت- أن هذه العمالة الاجنبية توفر فرص عمل للعمالة الوطنية من خلال بعض قوانين العمل الذي تفرضه السلطات والمحاكم من اجراءات شديدة وصارمة لدخول العمال الاجانب، وذلك كله من أجل عدم الإضرار بالأمن والاقتصاد والمجتمع العراقي الداخلي، فعند دخول العمال الاجانب يجب أن يتم توفر شروط قانونية محددة في العامل الاجنبي الوافد، وفي حال تم التجاوز على هذه الشروط والاجراءات فسيعرض أصحاب المكاتب والشركات المستقدمين لهذه العمالة إلى المحاسبة والجزاء القانوني اللازم (محي الدين، مصدر سابق: 343_344).

ث- إن العامل الاجنبي بحكم وضعه المادي الصعب جدا وبعد المسافة الكبيرة التي قطعها من دولته للوصول إلى العراق يكون بالضرورة أكثر حرصاً على عمله ويعمل بأفضل طريقة لكسب رضا صاحب العمل حتى يمكنه من البقاء لمدة أطول في العمل بدلاً عن ترحيله. وبسبب مفاضلة العامل الأجنبي على العراقي لبساطته ولقلة تكاليفه وأيضاً كثرة ساعات العمل بالمقارنة مع العامل العراقي فلابد هنا من التأكيد على الحفاظ على الحقوق المالية للعمال الأجانب واسترجاعها من أصحاب العمل قبل ترحيلهم من العراق (الساعدي، 2011).

2. الانعكاسات السلبية للعمالة الوافدة على واقع العمل في العراق

تنتج عن تزايد أعداد العمالة الوافدة والتي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في السوق، مخاطر اقتصادية واجتماعية كبيرة مما تؤدي إلى التأثير على أمن واقتصاد المجتمع العراقي ومن أهم هذه المخاطر:

أ- بسبب تفضيل العمالة الوافدة على العمالة المحلية في سوق العمل العراقي مما سيؤدي بالتالي إلى تزايد مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب هذه المنافسة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الوظيفي، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة (المشهداني، 2013: 2)، علاوة على الآثار الخطيرة على الأمن الوطني الاقتصادي التي تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف والجريمة، فضلاً عن آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويمكن القول بأن التدفق المتزايد للعمالة الوافدة والاعتماد عليها يعد منافساً كبيراً للعمالة الوطنية العراقية والتي تؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات البطالة إذ يعد الأمن الاقتصادي من أهم مؤشرات الأمن البشري، فالأمن الاقتصادي هو حجر الزاوية الأساس في استقرار المجتمع والحماية من الفقر

والتهديدات الخطيرة المفاجئة (حسين وسالم، 2012: 91).

ب- أن توظيف العمالة الوافدة وبشكل متزايد على حساب العمالة المحلية سيؤدي إلى ارتفاع معدل الانفاق العام على الخدمات الطبية، السكنية والتعليمية، وكذلك خدمات المواصلات (الجراح، 2010).

ت- بعض هذه العمالة تدخل بطرق غير قانونية ولا تخضع للضوابط وبالتالي تؤثر هذه العمالة بشكل سلبي على المجتمع العراقي (الدليمي،2021: 11).

ث- زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى، دولها، إذ تشكل هذه التحويلات المالية استنزافاً لموارد العراق وتسرب مخزون كبير من العملات الأجنبية الصعبة إلى خارج، البلاد (إسماعيل، 2009: 11و 13)، ويتضح من خلال حجم التحويلات النقدية بأنها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات الكبيرة ذات آثار اقتصادية مدمرة بصورة مباشرة للاقتصاد العراقي، لما ،تحدثه من نزيف في السيولة المحلية ليصب في شرايين اقتصاديات دول أخرى،، وتعمل في نفس الوقت على دعم الاقتصاد في دول العمالة الوافدة (إسماعيل، مصدر سابق:40)، فضلاً عن تعزيز ميزان العملات الصعبة فأنها توفر مورداً اقتصادياً مهماً يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها، إذ أن العائد من عمل تلك العمالة يتم تحويله إلى الخارج الدول التي قدمت منها لاسيما إذا ما لاحظنا أن غالبية تلك العمالة تميل إلى الادخار، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التحويلات النقدية، وهذا الأمر يؤدي إلى نقص الاحتياطي الأجنبي (مقبل وباناجه، 2010: 147)

ج- أعاقة برامج التنمية الموارد البشرية (تقع أهمية الموارد البشرية في المرتبة الاساسية على مستوى العالم" الدول النامية والمتقدمة" إذ تعتبر أهم عنصر من عناصر التنمية وتركز اهتمامها عن طريق اعداد برامج متطورة وشاملة على وفق معايير وأسس مدروسة تتضمن تنمية الموارد البشرية وقد لوحظ في نهاية القرن العشرين ازدياد الاهتمام بإدارة العنصر البشري وقد نقل هذا الاهتمام من الحكومة إلى دوائرها وقد تحول المفهوم إلى الاهتمام بإدارة الافراد المقصود بها ادارة الموارد البشرية والذي بدوره يهتم بالجانب الاداري والعلمي والسلوكي عن طريق الافادة العظمى من طاقات البشر ووضعها ضمن اطار منظم ومستقل) (كاظم وفضلي، 2020: 78) وذلك بسبب تزايد أعداد العمالة الوافدة وإغراق أسواق" العراق من هذه العمالة التي تحصل على أجور منخفضة(عيبان، مصدر سابق: 17).

ح- بعض المهن التي تعمل بها العمالة الوافدة ولفترات طويلة من الزمن قد تؤدي بالعامل العراقي إلى ازدراء واحتقار بعض تلك الاعمال والمهن التي تعمل بها تلك العمالة والتي ارتبطت بشكل أو بآخر بها (عيبان، مصدر سابق: 18).

خ- أن وجود العمالة الوافدة الاجنبية وبشكل متزايد يؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولة، لان هذه العمالة تحصل على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة بدون مقابل مالي أو بمقابل قليل جداً مما سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة معدلات الانفاق الحكومي العام وذلك لدعم تلك الخدمات التي تستهلكها العمالة الوافدة وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة (محي الدين، مصدر سابق: 347_348).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. استحوذت العمالة الوافدة على أغلب فرص العمل في العراق المتوافرة في العراق ولاسيما بعد الانفتاح الذي شهده العراق بعد عام 2003 واستعانة أرباب العمل بهم بشكل كبير وملحوظ بسبب انخفاض أجورهم وتحمل العمل لساعات طويلة مقارنة بالعمالة العراقية.
2. أن أمن وسلامة الدولة من اهم الاهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها وان وجود العمالة الوافدة ولاسيما الخطرة منها على الأمن المجتمعي والاقتصادي تؤدي إلى منافسة العمالة الوطنية وهذا بدوره يؤدي إلى تزايد نسبة الجريمة والتي تسعى الدول جاهدة إلى التخلص منها.
3. لم تظهر نتائج مسح القوى العاملة والذين صدر من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حقيقية وواقعية عن العمالة الوافدة في العراق كون مسح القوى العاملة لم يكن مسحاً أسرياً شاملاً وان هنالك عمال غير مسجلين رسمياً يعيشون في مخيمات اللاجئين ومواقع البناء والمتاجر واماكن سكن غير نظامية لذلك اعداد العمالة الوافدة وفق نتائج المسح غير دقيقة على الرغم ان هناك اعداد كثيرة من العاملين الاجانب دخلوا بصفة غير نظامية ويعملون في القطاع الخاص.
4. ان قدوم العمالة الوافدة وبأعداد كبيرة وغير مخطط لها تؤدي إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تحمل ميزانية الدولة أعباء كبيرة فضلاً عن ذلك أن وجود هذه العمالة وزيادتها عن الاحتياج الفعلي من اهم اسباب توجه بعض تلك العمالة التي قدمت للعمل لأغراض اخرى وهو تحصيل المال عن طريق الجريمة والإخلال بالأمن.
5. ضعف البيانات الدقيقة والكاملة عن العمالة الوافدة وخصوصاً البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية لهذه العمالة وكذلك قلة البحوث والدراسات التي تتناول موضوع العمالة الاجنبية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وضع القوانين التي تنضم دخول هذه العمالة، وفرض ضريبة الدخل لأن جزء كبير من دخول هذه العمالة يتم تحويلها إلى مواطنهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي.
2. ضرورة أن يكون الطلب على العمالة الوافدة كمكمل للعمالة العراقية وتركيز الاستقدام على العمالة الماهرة والمؤهلة وبضوابط محددة كضرورة للتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة من خلال ترشيد استقدام العمالة الوافدة بلوائح وقوانين موضوعيه.
3. دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى ضرورة تشكيل لجان تعمل على تطبيق سياسات التوطين وذلك بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة شرط أن

تكون هذه العمالة مدربة ومؤهلة للعمل وأن تضع ضوابط معينة لتشغيلها وتقييمها ومحاسبتها وليست مسألة تفضيل العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة.

4. العمل على ضبط الحدود الدولية والسيطرة عليها من أجل منع دخول العمالة بصورة غير قانونية ومتابعة الداخلين إلى البلاد لأغراض السياحة ومنعهم من البقاء على الاراضي الوطنية بعد انتهاء فترة اقامتهم فضلاً عن ضرورة أنشاء قاعدة بيانات رصينة عن العمالة الوافدة والتي ستسهم في رسم السياسات الخاصة بسوق العمل العراقي.
5. ضرورة توفير البيانات عن حجم التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة الوافدة من العملة الاجنبية إلى مواطنهم من أجل معرفة مدى تأثير هذه التحويلات على الاقتصاد العراقي.
6. العمل على تدريب الموارد البشرية المحلية على أعلى المستويات من أجل ان تكون جاهزة وقادرة على الاحلال محل العمالة الوافدة لاسيما في القطاعات التي لا يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة.
7. ضرورة التنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل متابعة العمالة غير الشرعية من خلال تنظيم جولات تفتيشية لسوق العمل العراقية، لأن هذا الأمر قد يكون له علاقة بالوضع الأمني في الدولة.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Ahmed Abbas Abdullah Al-Dulaimi, "Al-emala wa Ta'thiruha Ala Suq Al-Amal Fi Al-Iraq Ba'd Aam 2003 wa Sabil Ma'aljatiha," Majallat Iqtisadiyat Al-A'mal lil Buhuth At-Tatbiqiya, Special Issue of the Conference of the College of Administration and Economics, University of Diyala, Vol. 2, 2021.
2. Ahmed Mubarak Salem, "Kathafat Al-Aemala Al-Wafida Fi Duwal Majlis At-Ta'awun wa Atharuha Fi Siyassat At-Tawtin," Gulf Centre for Development Policies, Kingdom of Bahrain, 2014.
3. Ahmed Mohammed Ahmed Maqbil and Mohammed Abdullah Banajah, "Al-emala Al-Yamaniya: Khasais wa Ittijahat Suq Al-Aemala Al-Yamaniya Fi Al-Yaman," Majallat Al-Uloom Al-Idariya, Yemen, Issue 1, Year 1, 2010.
4. Aseel Omar Muslim, "At-Tanzeem Al-Qanuni lil Emala Al-Wafida Ila Al-Iraq (Dirasa Muqarana)," Majallat Al-Muhaqiq Al-Hilli lil Uloom Al-Qanuniya wa As-Siyasiya, College of Law, University of Babylon, Vol. 9, Issue 3, Year 9, 2017.
5. Baqir Al-Najjar, "Al-emala Al-Ajnabiya wa Qadhaya Al-Hawiya Fi Al-Khaleej Al-Arabi," Majallat Imran, Arab Center for Research and Policy Studies, Issue 3, 2013.
6. Banan Ali Hussein Al-Mashhadani, "Al-emala Fi Duwal Majlis At-Ta'awun Al-Khaleej (At-Tahadiyat wa Al-Hulul)," Majallat Al-Iqtisadi Al-Khaleej, Center for Basra and Arab Gulf Studies, Issue 24, 2013.
7. Jamal Al-Salman, Mahmoud Ali Hafez, Hussein Al-Sha'la, Ali Faisal, "Mafhoom wa Huquq Al-emala Al-Wafida Al-Mutaa'aqida Al-Muwaquta Fi Duwal Majlis At-Ta'awun liduwal Al-Khaleej Al-Arabi Fi Dhaw' At-Tatawwurat At-Tashri'iya wa At-Tanfidhiyya," Silsilat Ad-Dirasat Al-Ijtima'iya wa Al-Amaliya, Executive Office of the Council of Ministers of Labor and Council of Ministers of Social Affairs in the GCC States, Issue 64, First Edition, Kingdom of Bahrain, 2011.
8. Haidar Al-Jarrah, "Al-emala Al-Wafida Ila Al-Iraq wa Atharuha Al-Iqtisadiya wa Al-Ijtima'iya," Al-Naba Information Network, December 5, 2010, https://annabaa.org.
9. Dr. Basma Rahman Ouda Al-Sabah, "Al-emala Al-Wafida Fi Al-Iraq: Al-Asbab wa Al-Athar, Dirasa Ijtima'iya Maydaniya Fi Madinat Al-Diwaniya," Majallat Uruk, Vol. 8, Issue 3, College of Arts, University of Al-Qadisiyah, 2015.
10. Dr. Ayada Saeed Hussein, "Al-Batalah Fi Al-Iqtisad Al-Iraqi: Asbabuha, Sabil Ma'aljatiha," Majallat Jami'at Al-Anbar lil-Uloom Al-Iqtisadiya wa Al-Idariya,

College of Administration and Economics, Vol. 4, Issue 8, 2012.

11. Dr. Ghalib Ali Al-Dawoodi, "Sharh Qanun Al-Amal wa Ta'dilatahu Dirasa Muqarana ma'a Mulhaq bin-Nusous wa Akhir At-Ta'deelat," Third Edition, Dar Wael lil-Nashr, Jordan, 2004.
12. Dr. Lubna Abdullah Al-Qadi, "Athar Al-emala Al-Ajnabiya Fi At-Taghyeer Al-Ijtima'i Fi Ad-Duwal Al-Arabiya," First Edition, Arab Center for Security Studies and Training in Riyadh, Riyadh.
13. Rasha Dhafer Mohiuddin, "Athar Al-emala Al-Ajnabiya Ala Al-emala Al-Iraqiya Dirasa Fi Dhaw' Al-Qanun Al-Iraqi," Majallat Jami'at Tikrit lil-Huqooq, Year 7, Vol. 7, Issue 2, Part 1, 2022.
14. Zainab Kamel Kazem, Iman Hussein Fadhli, "Dawr Tanmiyat Al-Mawarid Al-Bashariya Fi Tahqiq Al-Wala' Al-Tanzimi Dirasa Istitla'iya li-Qism At-Taftish/ Da'irat Sihat Al-Rasafa," Majallat Ar-Riyada lil-Mal wal-A'mal, Vol. 1, Issue 1, 2020.
15. Abdul Qader Ishaq Ismail, "At-Tanmiya Al-Iqtisadiya Fi Duwal Majlis At-Ta'awun Al-Khaleej wa Munafasat Al-Mawarid Al-Bashariya Al-Wafida li-Mithilatiha Al-Khaleejiya," Arab Academy in Denmark, College of Administration and Economics, 2009.
16. Issam Ni'ma Isma'il, "Tarhil Al-Ajanib Dirasa Tahiliya Fi Dhaw' Al-Qanun wal-Ijtihad Al-Lubnani wal-Duwali," First Edition, Al-Mu'assasa Al-Haditha lil-Kitab, Tripoli, 2003.
17. Aliya Isma'il Ubaid, Munta Zohair Mohsen, "Al-emala Al-Ajnabiya Fi Al-Iraq: Al-Athar wa At-Tahadiyat wa Ijraat Al-Wiqa'iya," Report of the Ministry of Planning, Human Development Department, Department of Economic and Financial Policies, 2023.
18. Iraqi Labor Law No. 37 of 2015.
19. Kamila Abdul Wahed Hadi, "Mustawayat Al-Batala Al-Murtafi'a Fi Al-Iqtisad Al-Iraqi wa Dawr Al-emala Al-Ajnabiya Ar-Rakhisa," Center for Strategic Studies, University of Karbala, November 2019.
20. For more details, see the text of Article (2) of the Saudi Residency System No. (17 - 1337/25/2) for the year 1371 AH and the amendments issued to it on the website: www.gdp.gov.sa.
21. For more details, see the text of Article (2/15) of the Executive Regulations of the Saudi Labor Law No. (51) for the year 1426 AH.
22. Article (1/2) of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families of 1990.
23. Article (15/6) of the Executive Regulations of the Saudi Labor Law No. (51) for the year 1426 AH.
24. Article (4) of the instructions regarding the practice of work by foreigners in Iraq No. (18) for the year 1987.
25. Article 31 prohibits foreign workers from engaging in any work before obtaining a work permit.
26. Mohamed Daito, "Idarat Siyasat Al-emala Al-Muhajira Fi Duwal Majlis At-Ta'awun Al-Khaleej: Makhater wa Furus," Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, 2006.
27. Manaf Al-Sa'idi, "Al-emala Al-Ajnabiya Fi Al-Iraq Ahad Asbab Irtifa' Mu'adal Al-Batala," DW Culture and Society, June 2011, at the link: https://amp.dw.com.
28. Nabeel Jaafar Abdul Redha, "Al-emala Al-Ajnabiya Fi Al-Iraq," Al-Hiwar Al-Mutamaddin, 2018, for more details visit the link: https://m.ahewar.org.